

مخاطر عدم الامتثال الشرعي في النوافذ الإسلامية الجزائرية:

قراءة تحليلية لمعيار AAOIFI GS23 كإطار حوكمة وقائي

Risks of Shariah Non-Compliance in Algerian Islamic Windows: An Analytical Review of AAOIFI Governance Standard No. 23 as a Preventive Governance Framework

حريزي ياسين¹

¹ جامعة برج بوعريش، الجزائر، مخبر LEZINRU، yacine.herizi@univ-bba.dz

تاريخ النشر: 2026/04/30

تاريخ القبول: 2026/04/16

تاريخ الاستلام: 2026/01/11

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة تطبيق معيار الحوكمة رقم 23 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تعزيز الامتثال الشرعي للنوافذ الإسلامية داخل البنوك الجزائرية، من خلال إبراز متطلبات المعيار، ثم إسقاط هذه المتطلبات على واقع البيئة المصرفية الجزائرية بهدف تشخيص الفجوات القائمة واقتراح آليات عملية لتحسين مستوى الحوكمة الشرعية. توصلت الدراسة إلى أن المعيار قابل للتطبيق في النوافذ الإسلامية الجزائرية بدرجة عالية من حيث التصور المعياري والمرونة التنظيمية، غير أن التطبيق يظل مرهونا بتجاوز جملة من التحديات، و أوصت الدراسة بتبني نموذج لتفعيله من أجل دعم الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

كلمات مفتاحية: النوافذ الإسلامية، الحوكمة الشرعية، المعيار 23، الأيوبي.

تصنيفات JEL : G18, G21, Z12

Abstract:

This study aims to analyze the extent to which the application of Governance Standard No. 23 issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) contributes to enhancing Shariah compliance of Islamic windows within Algerian banks, by highlighting the requirements of the standard and then projecting these requirements onto the reality of the Algerian banking environment in order

المؤلف المرسل: ياسين حريزي، الإيميل: yacine.herizi@univ-bba.dz

to diagnose existing gaps and propose practical mechanisms to improve the level of Shariah governance.

The study finds that the standard is highly applicable to Algerian Islamic windows in terms of its normative framework and regulatory flexibility; however, its effective implementation remains contingent upon overcoming a number of challenges. Accordingly, the study recommends adopting a specific activation model to support and strengthen Islamic banking in Algeria.

Keywords: *Islamic Windows, Shariah Governance ,Governance Standard No. 23,AAOIFI .*

Jel Classification Codes: G18, G21, Z12

1. مقدمة:

شهد القطاع المصرفي الجزائري في السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في تبني الصيرفة الإسلامية، خاصة من خلال استحداث النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية، استجابة للطلب المتزايد على الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وسعيًا إلى تعزيز الشمول المالي وتعبئة المدخرات خارج الإطار المصرفي التقليدي، غير أن هذا التوجه يطرح في الوقت ذاته تحديات جوهرية تتعلق بمدى تحقق الامتثال الشرعي الفعلي في ظل ازدواجية النشاط داخل المؤسسة الواحدة، وما يرافق ذلك من مخاطر تداخل الأموال، وضعف الفصل المحاسبي، وتباين ممارسات الحوكمة الشرعية، وتماشيا مع هذه التحولات في الجزائر وغيرها من الدول ، أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار الحوكمة رقم **GS23** الخاص بحوكمة النوافذ المالية الإسلامية، بوصفه إطارًا مرجعيًا يهدف إلى تعزيز استقلالية النوافذ، وضمان سلامة الفصل المالي والتقني، وتحقيق أعلى درجات الامتثال لأحكام الشريعة.

1-2 إشكالية الدراسة: تنطلق إشكالية هذه الدراسة من التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يساهم تطبيق معيار الحوكمة رقم **GS23** الصادر عن الأيوفي في تعزيز الامتثال

الشرعي للنوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية من بينها:

- ماهو واقع الامتثال الشرعي في النوافذ الإسلامية في الجزائر؟
- هل يوفّر الإطار التنظيمي الجزائري متطلبات الاستقلالية والفصل المالي والتقني التي ينص عليها المعيار؟
- ما مدى جاهزية البنوك الجزائرية، من حيث الحوكمة الشرعية وأنظمة المعلومات والموارد البشرية، لتطبيق هذا المعيار بكفاءة؟
- ماهي قابلية تطبيق المعيار ، كأساس لحكومة الامتثال الشرعي في النوافذ الإسلامية في الجزائر؟

1-3 فرضية الدراسة:

وانطلاقاً من هذه الإشكالية، تفترض الدراسة أن تطبيق معيار الحوكمة رقم GS23 من شأنه أن يحسّن مستوى الامتثال الشرعي للنوافذ الإسلامية في الجزائر، كما تفترض أن ضعف الفصل المحاسبي والتقني وغياب الحوكمة الشرعية المستقلة يشكلان أهم العوائق أمام التطبيق الفعلي لهذا المعيار، وأن ملاءمة البيئة القانونية والتنظيمية تُعد شرطاً أساسياً لنجاح عملية الإسقاط والتفعيل.

1-4 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل متطلبات معيار الحوكمة رقم GS23 وبيان أبعاده التنظيمية والشرعية، وتشخيص واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر في ضوء هذه المتطلبات، وتحديد الفجوات القائمة بين الإطار المعياري والواقع التطبيقي، وصولاً إلى اقتراح آليات عملية لتعزيز الامتثال الشرعي داخل البنوك الجزائرية.

1-5 منهج الدراسة: لتحقيق هذه الأهداف، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل مضمون معيار الأيوبي رقم GS23 والنصوص التنظيمية الجزائرية ذات الصلة، إلى جانب المنهج المقارن لمقارنة متطلبات المعيار بالواقع المؤسسي والتنظيمي للنوافذ الإسلامية في الجزائر، بما يسمح باستخلاص النتائج والتوصيات المناسبة.

2. النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية، حداثنة التجربة وتحديات الامتثال

1.2 ماهية النوافذ الإسلامية:

تُعرّف النوافذ الإسلامية بأنها وحدات أو أقسام تشغيلية داخل بنك تقليدي مرخص، تُقدّم منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، على أن يتم فصل عملياتها محاسبياً وتشغيلياً عن

الأنشطة الربوية للبنك الأم، مع خضوعها لإشراف هيئة رقابة شرعية مستقلة (IFSB I. , 2016, p. 5)، وتعرّف أيضا على أنها النوافذ الإسلامية هي ترتيب تنظيمي يسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات مالية إسلامية من خلال وحدات متخصصة دون إنشاء بنك إسلامي مستقل، شريطة الالتزام بمتطلبات الحوكمة الشرعية، وإدارة المخاطر، والعزل المالي للأموال (IDB, 2018, p. 63) كما تعرف أيضا بأنها من منظور هيئات الرقابة والمحاسبة بأنها نظام تشغيل مزدوج داخل البنك التقليدي، يسمح بممارسة الصيرفة الإسلامية جنبًا إلى جنب مع الصيرفة التقليدية، في إطار قانوني يفرض العزل المحاسبي والرقابة الشرعية المستقلة تفاديًا لاختلاط الأموال (AAOIFI A. , 2020, p. 41)، وتعرف على أنها نموذج هجين للصيرفة الإسلامية يهدف إلى توسيع الشمول المالي المتوافق مع الشريعة، خاصة في الأسواق الناشئة التي تفتقر إلى بنوك إسلامية مستقلة،

و يمكن تلخيص مفهوم النوافذ الإسلامية على أنها وحدات مصرفية متخصصة داخل البنوك التقليدية، تُمكن من تقديم خدمات مالية إسلامية بشكل منفصل محاسبيًا وخاضع لرقابة شرعية مستقلة، دون إنشاء بنك إسلامي مستقل، بهدف توسيع قاعدة المتعاملين وتحقيق الشمول المالي المتوافق مع الشريعة.

مع الإشارة إلى مترادفين يقتربان من بعضهما في المعنى لكن بينهما اختلاف، وهما النوافذ ومصطلح الفروع الإسلامية؛ إذ أن الأول يحيل إلى الخدمات التي تقدمها البنوك، والتي تتوافق مع متطلبات الشريعة الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية، والتي تعتبر كشباك أو داخل البنك نفسه، في حين أن الثاني أكبر من ناحية المعاملات، وكذلك ما يتم تقديمه من خدمات، كما أنها تقع خارج البنك الأم في مقر ينفصل ويستقل عنه (غرزي ، بن وسعد، و مهداوي ، 2025، صفحة 78).

تتجه البنوك التقليدية إلى إنشاء النوافذ الإسلامية لاعتبارات مختلفة بدوافع سوقية واستراتيجية وتنظيمية متكاملة، يتقدمها الطلب المتزايد على الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة ورغبة شريحة معتبرة من العملاء في التعامل مع منتجات خالية من الربا، مما يدفع هذه البنوك إلى استقطاب فئات جديدة وتوسيع حصتها السوقية دون فقدان عملائها الحاليين، كما تمكن النوافذ الإسلامية البنوك من تنويع منتجاتها المالية وتعزيز قدرتها التنافسية في مواجهة البنوك الإسلامية المستقلة، إضافة إلى خفض مخاطر فقدان العملاء واستغلال البنية التحتية القائمة لتقليل تكاليف الدخول إلى سوق الصيرفة الإسلامية، من جهة أخرى، أسهم تطور الأطر القانونية والتنظيمية الداعمة للصيرفة الإسلامية في العديد من الدول في

تشجيع هذا التوجه، فضلاً عن دور النوافذ الإسلامية في تحسين الصورة المؤسسية للبنوك وتعزيز مسؤوليتها الاجتماعية، إلى جانب إتاحة مصادر تمويل جديدة عبر جذب ودائع كانت خارج النظام المصرفي، بما يساهم في تنويع مصادر الدخل وتقليل المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي التقليدي.

2.2 خصائص النوافذ الإسلامية: تمتاز النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بخصائص، نجملها كما يلي (ختروسي، 2022، صفحة 66):

- تكون النافذة الإسلامية تابعة لقسم أو وحدة تابعة إدارياً للبنك أو لفرعه التقليدي، بحيث لا تصل لمستوى الفرع أو البنك المستقل، وهذا العنصر يبرز كذلك من الناحية المكانية في النافذة؛ إذ يتطلب أن تكون النافذة مرتبطة ميكانيكياً بالبنك التقليدي أو فرعه التقليدي؛
- من حيث المبدأ؛ قد تكون النوافذ كيانات ذاتية من حيث الوساطة المالية، حيث يتم استثمار الأموال المدارة في الأصول المطابقة للشريعة الإسلامية؛
- تخصيص مبلغ معين ليكون رأس مال للنافذة أو لمجموعة من النوافذ في البنك التقليدي، بحيث تستطيع هذه الأخيرة تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بهامش من الاستقلالية عن رأس مال البنك أو الفرع التقليدي؛
- أنشطة النوافذ الإسلامية المتعلقة بإدارة الأموال والاستثمار منفصلة تماماً عن أنشطة البنك التقليدي وتتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتتمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار في النوافذ الإسلامية في المضاربة، المشاركة، المراجعة والإتجار؛
- الخضوع لرقابة وإشراف هيئة رقابة شرعية خاصة بالنافذة الإسلامية، يتم تشكيلها من قبل البنك التقليدي أو فرعه الذي تتبعه النافذة، بغض النظر عن عدد أعضاء هذه الهيئة، مادام يزيد عن ثلاثة أشخاص من المتخصصين في الأمور الشرعية، ومن الذين لهم خبرة في المجالات المصرفية؛
- عند حاجة النوافذ الإسلامية إلى التمويل يقوم البنك التقليدي بإيداع ودیعة استثمارية على أن تكون خاضعة للربح والخسارة، مثله في ذلك مثل أي مودع آخر.

3.2 إشكالية الإمتثال الشرعي في النوافذ الإسلامية: إن إشكالية الإمتثال للشريعة في النوافذ الإسلامية تُعد من أبرز القضايا التي تواجه هذا النموذج التشغيلي، وذلك لعدة أسباب شرعية وفنية تتداخل فيها الاعتبارات الفقهية مع الضوابط التشغيلية، ويمكن إيرادها على النحو التالي:

- **تحدي الانفصال الفعلي بين الأعمال التقليدية والإسلامية:** وجود الأنشطة الربوية (التقليدية) والبنكية الإسلامية تحت سقف المؤسسة نفسها، قد يؤدي إلى اهتزاز ثقة العملاء في التزام النافذة بمبادئ الشريعة، لأن النافذة خاضعة في النهاية لنفس السياسات البنكية العامة للبنك التقليدي، وهو ما يثير تساؤلات فقهية حول ما إذا كان التابع يتبع الأصل في بعض العمليات المالية؛ (دحاك ، 2022)؛
- **ضعف الرقابة الشرعية الموحدة وتعدد التفسيرات الفقهية:** غياب هيئة رقابة شرعية مركزية وموحدة في بعض تجارب النوافذ الإسلامية، يفتح المجال أمام اختلاف في الفتاوى والتفسيرات الشرعية للمنتجات والخدمات داخل نفس البنك أو بين بنوك مختلفة، ما يؤدي إلى إمكان تطبيق معايير شرعية متفاوتة وبالتالي التأثير على مستوى الامتثال الفعلي للشريعة؛ (Thoib, Wargo, & Bibi, August 2025)
- **محدودية الخبرات الشرعية المتخصصة في المصارف التقليدية:** يُعد نقص الخبرات الشرعية الموازية للخبرات المصرفية داخل البنوك التقليدية أحد أبرز الإشكالات، حيث لا تتوفر دائماً كوادر تتميز بمستوى فقهى عميق، وإلمام بالجوانب الشرعية في كل الفروع أو في كل صيغ التمويل الإسلامية، ما قد يؤدي إلى تقييم شرعي غير دقيق أو اعتماد صيغ منتجات لا تحقق الامتثال الكامل لمقاصد الشريعة؛ كما أنه في الحالة الجزائرية، يلاحظ أن غالب القائمين على النوافذ حولوا إلى النوافذ من داخل البيئة التي كانت تشتغل وفق القواعد التقليدية، دون تلقي تكوين أو تكوين غير كاف للتعامل مع المتطلبات الشرعية للنوافذ الإسلامية؛
- **الانتقائية في اعتماد الصيغ الشرعية المتاحة (مثل المراجعة فقط):** في بعض الحالات، تتجه النوافذ الإسلامية إلى الاعتماد على صيغ محدودة مثل المراجعة بكثرة بدلاً من تنوع الصيغ المتوافقة مع أحكام الشريعة (كالمشاركة أو المضاربة)، مما يجعل نشاط النافذة أقل إسلامية في جوهره، ويثير إشكالات شرعية حول مدى التزامها الحقيقي بروح الشريعة وليس شكلياً فقط؛
- **إشكاليات متنوعة لها علاقة بمشروع الشبايك الإسلامية:** يأتي في مقدمتها الإشكالية المرتبطة بالعمل في بيئة ربوية وأصل المال الذي هو في معظمه ربوي، كما أنها في النهاية تؤدي لتعظيم رأس مال البنك الذي هو ربوي، (دحاك ، 2022).

4.2 واقع الامتثال الشرعي في النوافذ الإسلامية الجزائرية: قبل الحديث عن واقع الامتثال الشرعي في النوافذ الإسلامية الجزائرية، ينبغي الإشارة إلى أن المعاملات المصرفية الإسلامية قبل سنة 2018 كانت في معظمها تتم في البنوك الخاصة، دون تأطير قانوني صريح بأخذ خصوصيات الصناعة المصرفية الإسلامية بعين الاعتبار، ومع إحجام الكثيرين عن التعامل لأسباب دينية مع البنوك الربوية، وتحت ضغط الحاجة لامتناع الكتلة النقدية الموجودة خارج البنوك لتمويل احتياجات الحكومة المالية، بعد الأزمة المالية نتيجة انهيار أسعار المحروقات منتصف 2014، اضطرت الجهات الرسمية لتبني حلول لتكثيف الأعمال المصرفية قانونيا، فكان أن صدر النظام 02-18، الذي حمل في طياته اللبنات الأولى لعمل النوافذ الإسلامية، وكان يسميها شبائيك المالية الإسلامية، حيث عرفها في المادة 05 على أنها " دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية"، ويشترط هذا النظام ما يلي: تقديم بطاقة وصفية لمنتجات الشباك الإسلامي إلى بنك الجزائر مرفقة برأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، وبعد الحصول على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، تشير المادة 4 إلى إلزامية إخضاع المنتجات إلى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة قانونيا، بغرض الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة الإسلامية؛ في حين تشير المواد 5، 6، 7 إلى ضرورة الفصل والاستقلالية المحاسبية للشباك الإسلامي عن بقية الأنشطة الأخرى للمؤسسة المالية، (الجريدة الرسمية، 2018، الصفحات 20-22)، لكن هذا القانون كان محدودا جدا؛ إذ استخدم مصطلح المنتجات التشاركية دون تعريف دقيق باعتبار أنه حصرها في كونها منتجات لا تحصل من ورائها فائدة، كما أنه لم يميز بين العمليات الإسلامية والتمويل التقليدي، مما خلف غموضا ولبسا شرعيين كبيرين، زيادة أنه لم يشير إلى سلطة شرعية مركزية واضحة، وهو الأمر الذي يقلل الثقة في الامتثال الشرعي، لكن قد يفسر هذا الأمر، على أن سببه هو أن هذا القانون كان محاولة تنظيمية لإدماج مفهوم الصيرفة الإسلامية عن طريق النوافذ الإسلامية.

عرفت البيئة التنظيمية للنوافذ الإسلامية في الجزائر إلغاء النظام 02-18 الذي عوّض بالنظام 02-20، زيادة على التعليمات رقم 03-20 الذين يعتبران الإطار القانوني المحدد للعمليات البنكية الإسلامية بما فيها النوافذ الإسلامية، أين عرفت النافذة الإسلامية على أنها هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلفة حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، كما أن العمليات البنكية في هذه النوافذ هي كل عملية بنكية لا يترتب عليها تحصيل أو تسديد فوائد، زيادة على أنه حصر منتجات النوافذ في سبع

منتجات فقط، وفيما يتعلق بالامتثال الشرعي في هذين النصين فقد تضمننا ما يلي (الجريدة الرسمية، العدد 16-24، 2020، الصفحات 32-35)، (دوابة، 2023، صفحة 193):

- **اعتماد منتجات نوافذ الصيرفة الإسلامية:** تخضع لطلب ترخيص يتضمن شهادة المطابقة لأحكام الشريعة من طرف الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، مع رأي مسؤول رقابة المطابقة للمصرف أو المؤسسة المالية مع الإجراء المتبع لضمان الاستقلالية الإدارية للنافذة عن بقية الأنشطة زيادة على بطاقة وصفية للمنتج، والذي يلاحظ أن هذه النصوص التنظيمية تستهدف تحقيق الامتثال الشرعي؛
- **فيما يتعلق باستقلالية نوافذ الصيرفة الإسلامية:** شدد على الاستقلالية للنافذة من خلال الفصل الكامل ماليا ومحاسبيا بين النافذة والأنشطة الأخرى، كما نص على إعداد جميع البيانات المخصصة حصريا للنافذة الإسلامية، وعلى أن تكون حسابات زبائن النافذة مستقلة عن الحسابات الأخرى، بالإضافة ليهكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا للنافذة؛
- **الرقابة الشرعية:** من خلال إلزام البنك أو المؤسسة المالية بتعيين هيئة للرقابة الشرعية تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل ويتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، وتكون مهام الهيئة الشرعية في إطار مراقبة مطابقة المنتجات للشريعة.

3. الحوكمة الشرعية، والامتثال الشرعي في النوافذ الإسلامية

1.3 تعريف الحوكمة الشرعية:

تعتبر محاولة مجلس الخدمات المالية الإسلامية أول تعريف للحوكمة الشرعية من خلال المعيار رقم 10 الخاص بالمبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية، حيث عرفها على أنها " النظام الذي يشير إلى مجموعة من الترتيبات المؤسسية والتنظيمية، التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هنالك إشرافا شرعيا فاعلا مستقلا (IFS, 2009, pp. 2-3)، لكن هذا التعريف يؤخذ عليه أنه جعل هدف الحوكمة الشرعية هو وجود إشراف فاعل ومستقل، لكن هذا الأمر غير كاف، حيث أن الغاية من الحوكمة الشرعية هو التأكد من عدم مخالفة المؤسسة لأحكام الشريعة الإسلامية، سواء كان ذلك في الفتوى أو التشريع، أو من خلال التنفيذ والتطبيق، وعليه فالتعريف الأكثر دقة هو أن الحوكمة الشرعية هي "النظام الذي يطمئن أصحاب المصلحة ويضمن لهم عدم مخالفة المؤسسة لأحكام الشريعة، من خلال اتباعها التعاليم الشرعية الصحيحة والتأكد من صحة تطبيقها، مع الإفصاح الشرعي عن ذلك،

(الناهض و صوالحي ، 2017 ، صفحة 3). مع الأخذ بعين الاعتبار أن الحوكمة الشرعية تشترط توفر ثلاثة عناصر رئيسية وهي:

- **حوكمة الفتوى والتشريع:** ويقصد بها إنشاء مرجع تشريعي معياري للمعاملات، بما يضمن اتباع المؤسسات المالية للتعاليم ومن خلال تطبيقها للفتاوى والقرارات الشرعية؛
- **حوكمة الرقابة الشرعية:** وهي التي تضمن أن عمليات المؤسسة المالية تتم وفقا لأحكام الشريعة، مع كشفها عن أي مخالفات شرعية وقعت وتسعى في معالجتها؛
- **حوكمة الإفصاح الشرعي:** وهي التي من خلالها، يتم طمأنة أصحاب المصلحة لمؤسسة ما، أن جميع أنشطتها وعملياتها تتوافق مع الشريعة الإسلامية، والإفصاح عن جميع القضايا كمنهجية الرقابة والإفتاء، ومحاسبة الزكاة... إلخ.

2.3 مبادئ الحوكمة الشرعية: حدد موضوع المبادئ الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية وأصدرت معيارا خاصا بها ونجمها فيما يلي (بن عوالي ، 2024 ، صفحة 211):

- **المسؤولية:** تعني تحديد المسؤوليات بدقة، وعدم اختلاط الوظائف، بهدف تحديد مسؤوليات وواجب كل طرف، ذي علاقة بإطار الحوكمة الشرعية لدى المؤسسة بما يضمن تحمل المسؤولية والمساءلة؛
- **الكفاءة:** يقصد بها الخبرات العلمية والمؤهلات الأكاديمية والسمعة الحسنة، مع التاريخ الجيد لأعضاء الهيئة الشرعية والجهاز الشرعي، للتأكد من توفر الخبرات لديهم، مع السعي الدائم لتطوير القدرات والأداء؛
- **الاستقلالية:** تشير إلى فسح المجال للهيئة الشرعية لإصدار الفتاوى والأحكام على النحو الذي تقتضيه ضوابط الاجتهاد وشروط الفتوى دون مؤثرات، لضمان الاستقلالية خاصة عن الإدارة التنفيذية للمؤسسة؛
- **السرية:** بقصد بها حفظ معلومات المؤسسة التي يتحصل عليها الجهاز الشرعي، بهدف إبقاء المعلومات الداخلية سرية لدى أعضاء الجهاز الشرعي؛
- **التناسق:** وهي أن يتفق أعضاء الهيئة الشرعية على تقديم الآراء والفتاوى للمؤسسة، مع الحرص على الإجماع بين أعضاء الهيئة حول القرارات الشرعية، وفي حالة لم يكن هناك إجماع، يتم اللجوء لاتخاذ القرار بالأغلبية، ويهدف هذا المبدأ لتعزيز المصادقية والتأكد من نزاهة أعضاء الهيئة الشرعية؛

■ **الشفافية:** والقصد منها أن تكون العلاقة واضحة بين الأطراف المكونة للمؤسسة، من حيث المسؤوليات والواجبات والحقوق، والكشف والإفصاح عن كل البيانات المطلوبة ورفعها للجهات ذات العلاقة، بهدف الإفصاح في الوقت المحدد وبدقة شاملة لكل الوثائق المتعلقة بالمؤسسة.

3.3 المعيار GS23 كأساس لحكومة النوافذ الإسلامية: إن المعايير سאלفة الذكر الصادرة عن AAOIFI والتي تضمنها المعيار 10 بالأساس وغيره، هي معايير موجهة بالأساس للمؤسسات المالية التي تشتغل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، لكن في ظل التوسع الذي عرفه النموذج التشغيلي المتمثل في النوافذ الإسلامية، ونظراً للخصوصيات والمخاطر المرتبطة به، والتي قد تجعله غير قادر على استيفاء جميع الشروط من الناحية الشرعية، ونظراً لأن هذا النموذج يمثل في كثير من البيئات الطريق نحو تحقيق تحول كامل إلى المالية والصيرفة الإسلامية (الجزائر مثلاً)، فقد أصدرت الأيوفي المعيار 23 سنة 2025 الخاص بالحوكمة الشرعية للنوافذ الإسلامية وفيما يلي تحليل لهذا المعيار. (AAOIFI، 2025)

1. 3.3 الخلفية العامة ، أهداف وأهمية المعيار:

يعد المعيار 23 الصادر عن AAOIFI أحد مخرجات مشروع إطار الحوكمة الشرعية الشامل والذي يهدف إلى وضع المبادئ والقواعد الإرشادية، وكذلك أفضل الممارسات لإطار حوكمة شرعية سليم وفعال للمؤسسات المالية الإسلامية، ينطلق المعيار من ملاحظة أن انتشار النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية أصبح توجهاً عالمياً لتوسيع نطاق الخدمات المتوافقة مع الشريعة، لكنه في الوقت ذاته يولد مخاطر إضافية على مستوى الحوكمة والامتثال الشرعي بسبب الطبيعة المزدوجة للمؤسسة (تقليدية / إسلامية)، ولذلك يؤكد المعيار أن نموذج النوافذ قد يؤدي إلى ضعف في حوكمة الشريعة أو الامتثال مقارنة بالمؤسسات الإسلامية الكاملة، مما يستوجب إطاراً خاصاً ومتكاملاً للحوكمة الشرعية، كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية على النوافذ الإسلامية بطريقة شاملة يعد أمراً في غاية الأهمية، وذلك لضمان النزاهة والالتزام الشرعي في كل عملياتها، مع الوفاء بمسؤولياتها الاستثنائية تجاه جميع أصحاب المصالح بطريقة عادلة وشفافة.

يحدد المعيار مبادئ ومتطلبات التطبيق الفعال لإطار الحوكمة الشرعية للنوافذ المالية الإسلامية، مع السماح ببعض المرونة، ويقدم إرشادات بشأن هيكل الحوكمة ومتطلبات إعداد التقارير والإفصاح والجوانب الأساسية الأخرى للحوكمة الشرعية.

دواعي الإصدار: حددت الوثيقة سببين رئيسيين لإصدار المعيار:

- توحيد منهجية تطبيق معايير الحوكمة الشرعية الصادرة عن أيوفي على النوافذ الإسلامية داخل المؤسسات التقليدية؛
- تحديد الاعتبارات الخاصة بحوكمة النوافذ والتخفيف من مخاطر السمعة والمخاطر النظامية المرتبطة بها، وتعزيز الشفافية والمساءلة والثقة في هذا النموذج.

أما بالنسبة لمبادئ الحوكمة الشرعية على النوافذ المالية الإسلامية : فيجب أن يكون للنافذة المالية الإسلامية في المؤسسة المالية التقليدية إطار حوكمة شرعي مناسب لضمان الالتزام الشرعي الفعال لعملياتها، تصبح الاعتبارات الخاصة بضرورة للنوافذ المالية الإسلامية لأنها لاتعد كيانا قانونيا منفصلا بل تقع داخل المؤسسة المالية التقليدية، وهنا نجد أن المعيار يراعي التأثير والعلاقة التي تستمر قائمة مع المؤسسة الأم، وهو ما ينطبق بشكل كبير على الحالة الجزائرية، مما يجعله مناسباً كإطار عام لتحقيق الامتثال الشرعي في النوافذ الإسلامية الجزائرية.

3.3. 2. المكونات الأساسية لإطار الحوكمة الشرعية للنوافذ الإسلامية: يجب أن يتألف إطار الحوكمة الشرعية للنافذة المالية الإسلامية للمؤسسة التقليدية من نفس المكونات / الأجهزة التي يتألف منها في أي من المؤسسات المالية الإسلامية، وهي:

هيئة الرقابة الشرعية؛

وظيفة الالتزام الشرعي؛

وظيفة التدقيق الشرعي؛

التدقيق الشرعي الداخلي؛

التدقيق الشرعي الخارجي.

يجب أن يكون التدقيق الشرعي الخارجي إلزامياً للنوافذ الإسلامية باعتبارها مؤسسات مصلحة عامة، وذلك بعد ثلاث سنوات من تاريخ هذا المعيار، لكن خلال هذه الفترة ولجميع المؤسسات الأخرى التي تقدم خدمات مالية إسلامية، يوصي بشدة بالالتزام بهذا المبدأ؛ يلزم أيضاً أن تعمل وظيفة الالتزام الشرعي بشكل مستقل وأن تقدم تقاريرها لهيئة الرقابة الشرعية، مع تقديم تقارير إدارية إلى رئيس المصرفية الإسلامية، ويتم تعيين رئيس وظيفة الالتزام الشرعي من قبل رئيس المصرفية الإسلامية بالتشاور مع وبعد الموافقة الواجبة من هيئة الرقابة الشرعية؛

وفي هذا الإطار يجب أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة ضمن النافذة الإسلامية أو جزءاً من وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي للشركة التقليدية ، بشرط أن يستوفي الموظفون أسس الكفاءة و الملاءمة للمدقق الشرعي الداخلي؛ وبالإضافة للمهام الأخرى، يجب على المدقق الشرعي الداخلي أيضاً إجراء تقييم فيما إذا كانت الأموال قد تم فصلها بشكل مناسب وأن الخدمات والمعاملات مع الشركة التقليدية الأم، ملتزمة بالشريعة ووفقاً لهذا المعيار وكذلك التشريعات والإرشادات ذات الصلة؛ وتأسيساً على ما سبق فإن المعيار يلزم هيئة الرقابة الشرعية بما يلي:

- إبداء رأي صريح في تقريرها حول ما إذا كانت أموال النافذة الإسلامية قد اختلطت بأموال الشركة الأم التقليدية خلال فترة التقرير.
- التحقق من سلامة الفصل بين الأموال وإبداء الرأي حول أي دخل محظور شرعاً وكيفية التصرف فيه . كما يحتمل المدقق الخارجي مسؤولية إصدار شهادة مستقلة تتعلق بفصل أموال النافذة الإسلامية عن أموال المؤسسة التقليدية.
- أما بقية الجوانب والمبادئ المرتبطة بالحوكمة الشرعية فنوجزها كما يلي:

3.3.3 المتطلبات التنظيمية والمؤسسية:

الترخيص والاستقلالية:

يوصي المعيار بإدخال نظام ترخيص خاص بالنوافذ الإسلامية مع الالتزام بالحد الأدنى من متطلبات رأس المال والحوكمة والعمليات، كما يشجع بشدة على إمكانية تحول النافذة إلى شركة تابعة مستقلة عندما يصل حجم نشاطها إلى مستوى معين من الموجودات ورأس المال التنظيمي.

فصل السجلات المحاسبية والتقارير المالية:

يلزم المعيار المؤسسات بما يلي:

- الاحتفاظ بدفاتر حسابات مستقلة للنافذة الإسلامية؛
- إعداد قوائم مالية تكميلية خاصة بالنوافذ الإسلامية ونشرها كملحق ضمن القوائم المالية للشركة الأم التقليدية، بما يتوافق مع معيار المحاسبة المالية رقم 40 الصادر عن أيوفي.

متطلبات تقنية المعلومات وفصل الأموال:

ينص المعيار على أن يكون النظام المصرفي الأساسي وتقنية المعلومات المستخدم في النافذة الإسلامية قادراً على:

- التمييز بين العقود والمعاملات والمصطلحات الإسلامية والتقليدية؛
- احتساب الأرباح والمعالجة المحاسبية وفقاً لمتطلبات الشريعة؛
- توفير أنظمة ملائمة لإدارة الخزينة وفصل الأموال بما يلي خصوصية التمويل الإسلامي.

4. توظيف المعيار GS 23 لتحقيق الامتثال الشرعي في النوافذ الإسلامية في الجزائر

1.4 محددات وتحديات تطبيق المعيار GS23 في الجزائر

مما سبق الإشارة إليه آنفاً، يمكن استخلاص أن النوافذ الإسلامية في الجزائر تعاني من مخاطر كبيرة من عدم الإمتثال الشرعي مقارنة بالبنوك الإسلامية المستقلة، وذلك راجع إلى عدة أسباب نوجزها كما يلي:

التداخل التشغيلي؛

وحدة الأنظمة المعلوماتية؛

الثقافة المصرفية التقليدية؛

ضعف الاستقلالية المؤسسية للحوكمة الشرعية،

و من خلال هذا المعيار GS 23 وتحليل الوضعية في الجزائر، يتضح أن الإشكال الجوهرى لا يتمثل في مجرد فتح نافذة إسلامية، بل في قدرة الإطار التنظيمي والمؤسسي والتقني على ضمان استقلالية فعلية في الحوكمة والامتثال الشرعي داخل بنك تقليدي، خاصة وأن هذا المعيار صمم أساساً للنوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية واعترف بوجود قيود تنظيمية وتشغيلية، إلى جانب أنه تبنى منطق التدرج والمرونة بدل الفرض الفوري، مما يفتح فرص تطبيق معتبرة في الجزائر وهذه النقطة ستكون محورية عند إسقاط المعيار على تجربة الجزائر، خاصة فيما يتعلق بـ:

- مدى تحقق الفصل المحاسبي والمالي؛
- فعالية أنظمة المعلومات؛
- استقلالية هيئة الرقابة الشرعية؛

- جاهزية البيئة القانونية للسماح بتحول النوافذ إلى شركات تابعة مستقلة مستقبلاً. وعليه يمكن تصنيف المخاطر الشرعية في النوافذ الإسلامية في الجزائر كما يلي:

الجدول 1: تصنيف المخاطر الشرعية في النوافذ الإسلامية الجزائرية

نوع الخطر	توصيفه في النوافذ الإسلامية الجزائرية
خطر الإنحراف التعاقدية	استعمال صيغ إسلامية بآليات تقليدية
خطر التلوث المالي	اختلاط الموارد
خطر الامتثال الشكلي	الالتزام بالنص دون المقاصد
خطر السمعة الشرعية	فقدان ثقة المتعاملين
خطر ضعف الرقابة السابقة	التركيز على الرقابة اللاحقة

المصدر: إعداد الباحث.

وكآلية لعلاج مؤسسي للمخاطر نقترح الجدول الموالي الذي يبين كيفية علاج المخاطر المتعلقة بالامتثال الشرعي في الجزائر

الجدول 2: آليات علاج المخاطر حسب المعيار GS23

الخطر الذي يعالجه	المتطلب في المعيار GS23
خطر التأثير الإداري	استقلال وظيفة الامتثال الشرعي
خطر تضارب المصالح	الفصل بين الرقابة الشرعية والتنفيذ
خطر التهميش المؤسسي	الإبلاغ المباشر لمجلس الإدارة
خطر الرقابة الشكلية	التقييم الدوري للامتثال

المصدر: إعداد الباحث

ومن خلال استعراض المخاطر المتعلقة بالامتثال الشرعي في النوافذ الإسلامية، وكذلك آليات العلاج حسب المعيار GS23، نحلل فيما يلي قابلية التطبيق لهذا المعيار وما تعلق به بناء على الوضعية الحالية في الجزائر، حيث أنه تعترضه مجموعة من المحددات نوردتها كما يلي:

محددات تنظيمية: تتمثل أساساً في :

غياب نصوص تفصيلية حول وظيفة الامتثال الشرعي ؛

مركزية القرار البنكي.

محددات مؤسسية: وهذه من أهم الجوانب التي يجب الإسراع في معالجتها

تبعية الهيئة الشرعية للبنك الأم؛

نقص الكفاءات المتخصصة في الامتثال.

محددات تشغيلية: حيث يمكن بسهولة ملاحظة

أنظمة معلومات موحدة تقليدية؛

ضعف التوثيق الشرعي الداخلي.

2.4 فرص قابلة لتطبيق المعيار في النوافذ الإسلامية الجزائرية: يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- اعتراف المعيار نفسه بأن النافذة ليست كيانا قانونيا مستقلا وهذه ميزة جوهرية حيث أن المعيار لا يشترط استقلالا كاملا، بل استقلالا وظيفيا وتشغيليا داخل البنك الأم، وأثر هذا في الجزائر أن القانون في الجزائر لا يمنح النوافذ شخصية معنوية بما يعني أن المعيار لا يصطدم مع الواقع، بل يقترح نموذج مؤسسة داخل مؤسسة بما يعني فرص تطبيق عالية في هذا الجانب؛
- المرونة في مشاركة بعض الوظائف مع البنك الأم مثل وظائف الدعم (الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات،... إلخ)، بشروط منها وضوح التخصيص، اتفاقيات مستوى الخدمة، عدم المساس بالاستقلال الشرعي، وباعتبار أن البنوك العمومية في الجزائر تعتمد مركزية الوظائف فهذا ينسجم مع مبدأ المعيار، مما يعني فرص تطبيق واقعية جدا دون تعديلات جذرية؛
- التدرج في إلزامية التدقيق الشرعي الخارجي: النقطة الذكية في المعيار بهذا الخصوص هو جعل التدقيق الخارجي الشرعي غير إلزامي فورا لأنه يصبح كذلك بعد ثلاث سنوات، ومع غياب مكاتب تدقيق شرعي متخصصة ونقص الكفاءات وحداثة التجربة، كل ذلك يجعل التطبيق ممكنا دون صدمة؛
- مواءمة المعيار مع أطر رقابية وطنية، لأن المعيار ينص صراحة على احترام السلطة التنظيمية والهيئات الشرعية المركزية إن وجدت وعدم التعارض معها، وفي الجزائر يمثل وجود بنك الجزائر كسلطة رقابة قوية مع وجود مرجعية شرعية مركزية وهي غير مفعلة كليا باعتبار أن طابعها استشاري حاليا، ما يزيد من فرص جعل المعيار قابلا للتكييف محليا؛
- قابلية تطبيق مبدأ فصل الأموال محاسبيا لا قانونيا: يشدد المعيار على فصل السجلات المحاسبية والحسابات وكذلك التقارير حتى في غياب نص قانوني كامل، وفي الجزائر البنوك قادرة تقنيا على فتح

حسابات مستقلة، إعداد قوائم تكميلية خاصة مع الأنظمة المصرفية الحديثة، كل ذلك يجعل فرص تطبيق هذه الجزئية متوسطة إلى عالية لأنه تقنيا ممكن، وتنظيميا يحتاج إرادة؛

- فرصة التطبيق المرتبط بواقع النوافذ الإسلامية الجزائرية، وهذه نقطة مهمة جدا، حيث أن حداثة التجربة يمكن أن يشكل نقطة دفع من خلال أن حداثة التجربة تقابله فرصة للبناء السليم لأن النوافذ الإسلامية ما تزال في مرحلة التأسيس، ولم تتجذر فيها ممارسات خاطئة بعد وهذا يجعل المعيار أداة وقائية لا علاجية فقط وهو بهذا يشكل فرصة نادرة لبناء الحوكمة الشرعية من البداية؛
 - أما من ناحية الحاجة إلى تعزيز الثقة والشرعية، واعتبار أن السياق الجزائري الجمهور متحفظ ويشكك في إسلامية النوافذ فإن المعيار يعالج جوانب الشفافية، الإفصاح، الاستقلال الشرعي، وتبني هذا المعيار يخدم مشروعية النموذج اجتماعيا وليس فقط تنظيميا، وينظر إليه كأداة حماية للنظام المصرفي؛
- وفي المحصلة تظهر قراءة المعيار أن قابليته للتطبيق علا النوافذ الإسلامية في الجزائر مرتفعة من حيث الإطار المفاهيمي والتنظيمي، ومتوسطة من حيث الجاهزية المؤسسية وضعيف نسبيا من ناحية الموارد البشرية المتخصصة، ما يجعل تطبيقه مكنًا على نحو تدريجي ومكيف محليا دون الحاجة لتعديلات قانونية جذرية.

3.4 نموذج مقترح لتطبيق معيار GS23 على النوافذ الإسلامية الجزائرية:

تأسيسا على كل ما سبق ذكره والإشارة إليه نقترح النموذج التكاملي التالي لتطبيق GS23 في النوافذ الإسلامية الجزائرية الذي يتضمن ما يلي:

- **المرتكز المؤسسي والتنظيمي:** اعتماد المعيار كمرجعية إرشادية وطنية، وليس كنص ملزم فوريا، لأنه يسمح بالتدرج ويجنب الصدام، مع إدماج متطلبات الحوكمة الشرعية للنوافذ ضمن المنشير والتعليمات التطبيقية لأنه يسمح بالانتقال من تنظيم المنتجات إلى تنظيم نمط الحوكمة؛
- **الهيكلية الشرعية الداخلية للنوافذ:** إنشاء هيئة رقابة شرعية خاصة بالنوافذ داخل كل بنك، وإن استلزم الأمر تكون مشتركة مع بنوك أخرى في المرحلة الأولى ثم يستقل كل بنك بهيئته الخاصة به، وهذا ما يسمح بتقليص مخاطر التبعية الشكلية للشرعية داخل البنك التقليدي، مع تفعيل وظيفة الالتزام الشرعي وربطها مباشرة بهيئة الرقابة الداخلية بما يمكن من الانتقال من الرقابة اللاحقة إلى الامتثال الاستباقي، كل ذلك مع اعتماد التدقيق الخارجي تدريجيا؛

- **الفصل المالي والمحاسبي:** من خلال فصل السجلات والتقارير المالية للنوافذ: وذلك بإلزام النوافذ بإعداد قوائم مالية تكميلية مستقلة، كدلالة على تعزيز الشفافية وتقليل مخاطر اختلاط الأموال، مع ضرورة ترافق ذلك مع تعزيز الاستقلال التشغيلي للنوافذ داخل البنك مع مشاركة وظائف الدعم فقط؛
 - **الحوكمة الإدارية وبناء القدرات:** تعيين رئيس نافذة مؤهل شرعيا ومصرفيا ومن ذلك المعرفة بالمالية الإسلامية، لتقليل فجوة القيادة غير المتخصصة، مع برنامج وطني لتكوين الكفاءات في الحوكمة الشرعية بالشراكة بين بنك الجزائر، البنوك العمومية والخاصة والجامعات والهيئات الشرعية ؛
 - **الشفافية، الإفصاح الشرعي وبناء الثقة:** من خلال نشر التقارير دوريا عن مدى الالتزام الشرعي، لتقليل قلة الثقة في النوافذ الإسلامية، مع إدارة مخاطر ضعف الامتثال الشرعي ضمن منظومة إدارة المخاطر البنكية لتحويل الحوكمة الشرعية من عبء رقابي إلى أداة استقرار مؤسسي.
- وصفوة القول أن تطبيق المعيار GS23، يقتضي تبني نموذج تدريجي متعدد الركائز، يجمع بين التكيف التنظيمي، وبناء الهيكل الشرعي الداخلي وتعزيز الفصل المالي والتشغيلي، وتطوير منظومة الرقابة الشرعية، بما يسمح بتحقيق الامتثال الشرعي الفعلي، دون الإخلال بخصوصيات البيئة المصرفية الوطنية.

5. خاتمة: سعت هذه الدراسة إلى تحليل دور معيار الحوكمة رقم 23 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تعزيز الامتثال الشرعي للنوافذ الإسلامية داخل البنوك الجزائرية، في ظل التوسع المتسارع في تبني هذا النموذج كآلية لتطوير الصيرفة الإسلامية دون إنشاء بنوك مستقلة، وقد تم التركيز على إبراز متطلبات المعيار من حيث الاستقلالية التنظيمية، والفصل المحاسبي والمالي، ودور هيئة الرقابة الشرعية، ومتطلبات نظم المعلومات، مع إسقاطها على واقع البيئة المصرفية الجزائرية.

توصلت الدراسة إلى أن المعيار لا ينطلق من افتراض استقلال كامل للنوافذ الإسلامية بل يؤسس لحوكمة شرعية تبني بالتدرج، تجعله قابلا للتطبيق داخل البنوك التقليدية ونظرا لتوافقه مع أغلب ما في الإطار العام للنوافذ الإسلامية الجزائرية فقد توصلت الدراسة إلى أن إمكانية تطبيق المعيار 23 كبيرة في الجزائر، مع ضرورة معالجة التحديات التي تعيق ذلك، خاصة ما يتعلق منها بمسائل الاستقلالية و ضعف الجاهزية المؤسسية، والتدقيق الشرعي، وضمان الفصل الفعلي بين النافذة الإسلامية والبنك الأم، إلى جانب النقص

الكبير في الكفاءات المتخصصة في الحوكمة الشرعية، باعتبارها أهم القيود التي تعيق الانتقال من الامتثال الشكلي إلى الامتثال الحقيقي.

وبناء على ما سبق توصي الدراسة بضرورة اعتماد المعيار 23 كمرجعية إرشادية وطنية، والعمل على إدماجه تدريجياً، مع تشجيع البنوك على الاستثمار في بناء هياكل الحوكمة الشرعية والكفاءات البشرية المؤهلة، باعتبار أن المعيار 23 لا يمثل تحدياً تنظيمياً بقدر ما هو فرصة استراتيجية لتصحيح مسار تجربة النوافذ الإسلامية منذ مراحلها الأولى، ووضعها على الطريق الصحيح وفق أسس شرعية متينة تضمن قدرتها على تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية على المستوى الوطني.

5. قائمة المراجع:

Thoib, M., Wargo, & Bibi, T. (August 2025). A Literature Review on the Role of the Sharia Supervisory Board in Maintaining Sharia Compliance in Islamic Banks. *Zabags International Journal of Economy, Vol (3), issue (2), 280-288.*

AAOIFI. (2025). مسودة معيار الحوكمة رقم 23، GS23، تطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية على النوافذ المالية الإسلامية.

AAOIFI, A. (2020). *Governance Standards.*

IDB, I. (2018). *Islamic Finance Development Report.* Djeddah.

IFSB. (2009). الفقرة 03 من المعيار رقم 10 الخاص بالمبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.

IFSB, I. (2016). *Guiding Principles on Islamic Banking Windows.* Kuama Lampur.

الجريدة الرسمية، 1. (2018). 9- نظام رقم 02-18، قواعد ممارسات العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طراف المصارف والمؤسسات المالية.

الجريدة الرسمية، العدد. (2020). 24-16 النظام 02-20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك. الجزائر.

مخاطر عدم الامتثال الشرعي في النوافذ الإسلامية الجزائرية:
قراءة تحليلية لمعيار AAOIFI GS23 كإطار حوكمة وقائي

- الناهض، ع. &، صوالحي، ي. (2017). نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية مفهومها، ومستنداتها ومشكلاتها ومبادئها ومركزاتها؛ DOI:10.13140/RG.2.2.10594.07361 ; <https://www.researchgate.net/publication/335464806>.
- بن عوالي، م. (2024). الحوكمة الشرعية للشبابيك الإسلامية في الجزائر. مجلة جامعة الزيتونة الدولية، العدد 18، 204-226.
- ختروسي، ي. (2022). النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية. مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، المجلد 02/ العدد 02، 60-83.
- دحاك، ع. (2022). إشكالية إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية بين الوضعية البنكية والمعارية الشرعية. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18 / العدد 22، 199-222.
- دوابة، أ. (2023). تقويم نوافذ الصيرفة الإسلامية -دراسة حالة الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19 / العدد 31، 189-202.
- غرزي، وس. وبن وسعد، ز. &، مهداوي، ه. (2025). حوكمة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية: بين الواقع والتحديات. مجلة التنوع الاقتصادي، المجلد 6، 72-91.